ATLAS

אטלס

أطلس

للدراسات الإسرائيلية

Atlas Center For Israeli Studies

قنبلة موقوتة في غزة

هذه هي الخيارات المطروحة على طاولة الكابينت

بقلم

رون بن يشاي / يديعوت احرونوت

ترجمة

مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

غزة - فلسطين

وراء الضربات اللفظية المتبادلة بين وزير الأمن أفيغدور ليبرمان ووزير التعليم نفتالي بينت فيما يخص قطاع غزة، يختبئ خلاف استراتيجي شرعي لا يعلم الجمهور في إسرائيل تفاصيله؛ في الواقع يدور الحديث عن جدل جدي ثاقب يدور في الكابينت وفي الجيش الإسرائيلي حول السؤال: أي خيار من الخيارات الثلاثة الاستراتيجية المتوفرة والمعقولة يجب اختياره من أجل وضع حد لمعاناة المواطنين في الجنوب؟

شيء واحد لا خلاف بشأنه: المعاناة المستمرة جاءت إثر حرب الاستنزاف التي بدأتها حماس والتنظيمات الفلسطينية الغزية قبل خمسة أشهر ضد مواطني النقب الغربي والجيش الإسرائيلي. الأمر المستفز هو أن المحرك الحقيقي الرئيسي لمسيرات العودة والبالونات الحارقة وإطلاق النار على إسرائيل هو عمومًا الصراع الفلسطيني الداخلي بين فتح وحماس.

في أوساط قادة المستوى السياسي والجيش الإسرائيلي يسود توافق تام على أنه يمنع السماح لهذه الحرب الاستنزافية الحمساوية بأن تستمر بغض النظر عن الدافع، أيّ حكومة ديمقراطية عاملة لا تستطيع ان تسلم بالإضرار المتواصل بسيادتها وبممتلكات مواطنيها وجنودها، حتى وإن كان ذلك الضرر لا يمثل تهديدًا وجوديًا على دولة إسرائيل ومواطنيها ويمكن تحملها من الناحية المادية.

والأخطر بذات القدر هو حقيقة أن حرب الاستنزاف تقلقل بشكل أساس الشعور بالأمن لدى المواطنين بالجنوب، ووفقًا لها فمجرد استمرارها سيأتي عاجلًا أم آجلًا بتصعيد شامل يستلزم دخول الجيش الإسرائيلي إلى غزة. في المقابل، فإنها تقضم الردع العام الذي أوجده الجيش الإسرائيلي، وبالتالي يتسبب بضرر مستمر لواحد من القواعد الأساسية للأمن القومي الإسرائيلي.

أمام المنظومة الأمنية والكابينت، في حقيقة الأمر هناك ثلاث استراتيجيات بديلة لتحقيق الهدوء طويل الأمد (لعدة سنوات) في القطاع الغزي، لكل واحد منها مزايا ونقائص على وجه الخصوص، ولذلك فإن الاختيار بينها صعب ومثير للخلافات، وإليكم الاستراتيجيات الثلاث:

الاستراتيجية الأولى تقوم على أساس عملية عسكرية كبرى، حيث خطط لها في الجيش الإسرائيلي ولها اسم رمز تشغيلي، الأصل فيها إضعاف حماس من خلال توجيه الضربات الجوية (بما في ذلك الاغتيالات المركزة) ومن ثم الدخول البري وبقوات كبيرة وبطريقة تقسم قطاع غزة لعدة مناطق، وتخضع المقاومة العسكرية لدى حماس والجهاد الإسلامي تمامًا. بعد الحسم العسكري، وفي المرحلة الثانية التي ستستمر لعدة أسابيع، سيمسح الجيش الإسرائيلي و"الشاباك" المنطقة ويدمرا البنى التحتية وأدوات الإنتاج العسكرية لحماس

والتنظيمات الأخرى، كما ستقوم القوات باعتقالات نشطاء حماس الكبار والبحث عن الأسرى وجثث الجنود؛ إلى هنا المهمة العسكرية.

ما سوف يحدث بعد ذلك محل خلاف، في الجيش يقترحون الاكتفاء بالدمار الممنهج والأساسي لمجمل قدرات حماس والجهاد الإسلامي العسكرية ومن ثم الخروج بعد ترتيب وقف لإطلاق النار بوساطة مصرية ووساطة من الأمم المتحدة، بمعنى أن ما كان يحدث بعد الجولات السابقة هو ما سيحدث أيضًا بعد الحرب القادمة.

ليس كذلك يقولون في الجيش الإسرائيلي، "هذه المرة لن نكتفي بتدمير الأنفاق، وإنما سنعالج بشكل تام جميع قدرات الغزيين العسكرية (وسيما قدرات إطلاق القذائف والأنفاق والقوة البحرية) بالطريقة التي ستستغرق منهم وقتًا طويلًا وموارد (لا يمتلكونها) في إعمارها، ويجب أن نذكر أننا قريبًا سنتمم الجدار العائق على حدود القطاع فوق وتحت الأرض؛ الأمر الذي لن يبقي لهم الكثير من الخيارات التشغيلية. في الجانب المدني سنهتم بتحريك منظومة إعمار مدنية بتمويل من جهات عربية، وبإشراف الأمم المتحدة.

ما هو الإنجاز الذي سيتحقق ولم يتحقق في الحروب السابقة؟

إضعاف حماس عسكريًا و"خطة الخروج" هذه يقول مرتدو البزات "ستمنحنا بعد الحرب القادمة هدوءًا مستقرًا لعدة سنوات"، وتقول التجربة بأن الهدوء في الجنوب يقدم الاقتصاد في النقب ويقوّي الجيش الإسرائيلي بشكل سريع، بينما في حماس والجهاد الإسلامي سيحتاجون بداية إلى إعمار ما تم تدميره لهم، وإذا بدى أنهم بدؤوا بالعودة إلى قدراتهم سنعالج الأمر، وفي ذلك الوقت نكون متفرغين لنعالج عسكريًا تهديد التمركز الإيراني في سوريا.

كذلك الثمن سيكون معقولًا لأننا لن نمكث وقتا طويلا في القطاع؛ هذه الحقيقة ستؤدي إلى تقليص الخسائر في الأرواح وعدد فرص اختطاف جنودنا. في المقابل، قدرات القبة الحديدية ستوفر دفاعًا جيدًا لمواطني "الغلاف"، ومن يريد من المواطنين يمكنه أن يغادر وأن يعود بعد أن يتحقق الهدوء المستقر.

هذه الخطة العسكرية لم ترضِ (وحتى الفترة الأخيرة) وزير الأمن ليبرمان، فالحسم العسكري وإضعاف حماس والجهاد الإسلامي بالكلية ستوفر - حسب تقديره - الهدوء لفترة قصيرة فقط، وبعد عام أو عامين على الأكثر سنكون في المكان الذي نقف فيه الآن، لكي يتجدد "إرهاب" البالونات الحارقة ليس هناك حاجة لقدرات عسكرية متطورة، وسنكون في نفس المعضلة؛ لذلك يطلب ليبرمان - وما يزال يريد - أن يسقط الجيش الإسرائيلي

حكم حماس ويسمح باستبدالها بجهة سلطوية أخرى مدنية وعسكرية تستثمر جميع مواردها ومقدراتها السلطوية في تحسين أوضاع سكان غزة الاقتصادية وجودة حياتهم (بدلًا من إنفاقها على تعزيز القوة العسكرية للمواجهة مع إسرائيل كما تفعل حماس والجهاد الإسلامي).

طلب إسقاط حكم حماس هذا هو طلب مبرر حقًا وضروري من منظور الأمن القومي في دولة إسرائيل، والسؤال: من تكون الجهة السلطوية التي ستحل محلها؟ مصر لا تريد أن تكون مكان من يحكم غزة، وأبو مازن في الوقت الحالي لا يريد إلى ان تقدم حماس له السيطرة على الجناح العسكري فوق وتحت الأرض؛ لذلك فالسؤال ما يزال على حاله دون إجابة تريح البال، ولذلك فليبرمان لا يضغط.

واضحٌ للغاية أنه طالما أن حماس تحكم غزة وتمتلك قوة عسكرية حقيقية فلن يكون هناك سلام ولا حتى هدوء لمدة طويلة (15 عامًا) أو ما يسمى بالهدنة، والسبب في ذلك بسيط: التطلع إلى تدمير إسرائيل من خلال الجهاد العنيف هو أحد الأهداف الرئيسية التي من أجلها أقام الشيخ احمد ياسين الحركة الإسلامية (على طريقة الاخوان المسلمين). هدف حماس الآخر هو إقامة إمارة إسلامية في فلسطين أولًا ومن ثم في العالم كله؛ ولكي يتحقق هذان الهدفين يجب أن تختفي إسرائيل عن الخارطة، لذلك لن توافق حماس على الإطلاق على وقف العنف بحقها ولن توافق إطلاقا على نزع سلاح المقاومة بهدف استنزافها إلى أن ييأس مواطنوها ويغادروا إلى بلادهم الأصلية، كما إنها لن توافق على نزع سلاحها ولن تتوقف عن تعزيز قوتها؛ بل على العكس ستحاول حماس أن تسيطر على الضفة الغربية، وهذا ما يعرفه أبو مازن أيضًا، والذي يطالب هو الآخر بأن تمنع حماس عاجلًا أم آجلًا من ان تكون جهة سلطوية وسياسية تمتلك قوة عسكرية كبيرة.

هل سيضع الجيش الإسرائيلي لنفسه في الحرب القادمة في غزة هدف إضعاف حماس عسكريا أو إسقاط حكمها؟ هذا ما يفترض أن يقرره الكابينت، ولكن فقط إذا ما اتخذ القرار، وعندما يتخذ مبدئيًا بالخروج في حرب عسكرية كبرى في غزة. حاليا يمتنع الكابينت عن اتخاذ قرار أساسي كهذا، كون الثمن سيكون دمويًا أكثر بكثير من الخياريْن الآخريْن الماثليْن أمامه، ولأن الإنجاز سيكون تافهًا نسبيًا: أقل أو أكثر بقليل ممّا حققته عملية "الجرف الصامد".

سنصل فيما بعد إلى جذور الخلاف بين ليبرمان وبينت، ولكن قبل ذلك من المهم ان نعلم بأن الكابينت رفض الخيار العسكري الكبير الذي يتضمن دخولًا بريًا للجيش الإسرائيلي إلى قطاع غزة. بدلًا من ذلك، كان الكابينت قد قرر بأغلبية ثمانية وزراء ان يختار خيار "الاتفاق"، والذي من شأنه ان يستبعد بالكلية حربًا عسكرية كبرى، وهكذا قبل الكابينت

توصية الجيش الإسرائيلي و"الشاباك" ومجلس الأمن القومي، والتي اعتمدها رئيس الحكومة نتنياهو ووزير الأمن ليبرمان ودعماها؛ هذا الخيار فيه الكثير من المزايا:

أولًا: أنه يحقق الهدوء في الجنوب - وان كان ذلك لفترة محدودة - دون وقوع إصابات في صفوف قواتنا، ومن دون محاولات اختطاف جنود، والتي قد تنجح واحدة منها، ودون بتبذير مليارات الشواكل.

ثانيًا: الاتفاق يسمح بإتمام إقامة العائق على حدود القطاع سريعًا، ويسمح للجيش الإسرائيلي وللمستوى السياسي بالتركيز على لجم تمركز إيران في سوريا. إذا خرج الجيش الإسرائيلي إلى الحرب في غزة فإن من شأن الإيرانيين وحزب الله أن يستغلوا ذلك لكي يجبروه على القتال في جبهتيْن او ثلاث.

ثالثًا: القرار في سلوك الطريق السياسي الدبلوماسي يوفر لإسرائيل في المجتمع الدولي وفي الإعلام الدولي شرعية العمل بكل قوة في حال فشل الاتفاق.

رابعًا: نجاح الاتفاق سيسمح بتحسين أوضاع الغزيين اقتصاديًا ومعيشيًا، وبالتالي يقلل خطر انزلاق غزة لأزمة إنسانية حقيقية تتهم إسرائيل بالتسبب بها، وسيكون للغزيين ما يخسرونه في مواجهة عنيفة مع إسرائيل، كما سيقلل من دوافع الشباب في المشاركة بالخط المتشدد الذي يقوده رؤساء جناح حماس العسكري وفي دعمه.

خامسًا: الاتفاق ورغم أنه يبقي حكم حماس، لكن الأفضل لإسرائيل أن يكون في حيها جهة حاكمة قوية بدلًا من الفوضى المسلحة التي ستتسرب بالضرورة إلى مناطقنا. عدا عن ذلك، طالما أن حكم حماس قائم وقوي في غزة؛ فهناك فصل وعداء بينه وبين السلطة الفلسطينية، هذا الفصل يخدم بشكل جيد أيدلوجية وسياسيي حكومة اليمين الحالية، ولست واثقًا على الإطلاق من أن هذا يخدم على المدى البعيد كافة المواطنين الإسرائيليين، لكن ذلك حكاية أخرى. حاليًا يقترب موعد الانتخابات في إسرائيل، والأفضل لنتنياهو وليبرمان عدم قلقلة المركب بعملية عسكرية من شأنها أن تتعقد وتنزف.

سادسًا: الاتفاق بوساطة مصرية سيعزز التعاون الاستراتيجي بين إسرائيل ومصر.

عيوب خيار الاتفاق واضحة بشكل مماثل، والتنصل منها من شأنه أن يجلب المخاطر:

العيب الرئيسي في خيار الاتفاق هو أن أي خطة ترتيب يقترحها الوسيط المصري وممثل الأمم المتحدة ملادينوف لا تتضمن نزع سلاح قطاع غزة ولا وقف تعزيز قوة حماس والجهاد الإسلامي، فحماس ترفض مجرد الحديث عن نزع سلاح جزئي (على سبيل

المثال: الصواريخ وسلاح المدفعية والأنفاق)، بل إنها حتى ترفض مناقشة وقف إنتاج السلاح الاستراتيجي من الطرازات القائمة، وذلك الذي تحاول تطويره.

العنوان الآن على الحائط: حماس والجهاد الإسلامي سيستغلان الهدوء من أجل تعزيز القوة وتجهيز "مفاجآت استراتيجية" لإسرائيل، بينما يد الجيش الإسرائيلي مقيدة باتفاق التهدئة ولا يستطيع أن يحبط أي شيء دون أن يتهم على الساحة الدولية بإثارة الحرب والضائقة الإنسانية لسكان قطاع غزة. في أعقاب الاتفاق سينتج في غزة وضع مثل ذلك الذي تخلق مع حزب الله بعد حرب لبنان الثانية عام 2006، حزب الله تقوّى بالصواريخ وبخبرة تشغيلية، وهو يردع اليوم إسرائيل بشكل لا يقل عن ردع الجيش الإسرائيلي للحزب.

عيب أساسي آخر: إن "الاتفاق" أو التفاهمات مع حماس لن يرمما ردع الجيش الإسرائيلي وردع دولة إسرائيل، الردع الذي تضرر بشكل بليغ في السياق الغزي منذ مارس من هذا العام. يجب الاعتراف بأن حماس والفصائل الفلسطينية نجحت في المبادرة ومفاجأة إسرائيل؛ بل لقد اضطرتها من خلال الضغط المصري إلى وقف إطلاق النار في الوقت الذي بدأت تؤلمها، هذا هو سبب أن حماس تفاوض الآن من خلال الشعور الخاطئ بالقوة التي تعزز مواقفها ومطالبها؛ هذا الشعور هو الذي من شأنه عاجلًا أم آجلًا أن يؤدي أبكر ممّا ظننا إلى خرق الاتفاق في اللحظة التي يجد فيها المسلحون سببًا حقيقيًا أو متخيلًا لذلك.

العيب الرئيسي الثالث: الاتفاق وفق الصياغات المصرية لا يضمن إعادة جثث الجنود والأسرى الموجودين في يد حماس، المصريون قبلوا بالمطلب الحمساوي بأن يناقش هذا الأمر بشكل منفصل.

إذا أردنا أن نلخص عيوب الاتفاق في جملة واحدة: قادة حماس سيحصلون على جميع مطالبهم تقريبًا دون ان يعطوا أي شيء سوى - ربما - تهدئة محدودة بوقت.

"خيار النيران" من بينت

هذه العيوب الخطيرة لخيار الاتفاق هي التي جعلت وزير التعليم وعضو الكابينت نفتالي بينت يقترح خيارًا استراتيجيًا عسكريًا من بنات أفكاره، إنه الخيار الثالث "خيار النيران". من المهم الذكر أن الجيش أيضًا أعد خطة عسكرية لحرب في غزة بصيغة مشابهة لتلك التي يقترحها بينت، وقد عرضها الجيش على الكابينت.

خيار بينت يحاول أن يعظم المزايا والإنجازات التي يمكن التوصل اليها من خلال الاستخدام المضاد للقوة العسكرية في غزة، من أجل منع أو على الأقل تقليل الثمن الذي سندفعه إذا دخل الجيش الإسرائيلي إلى غزة بريًا.

بدلًا من ذلك، يستخدم الجيش الإسرائيلي نيرانًا مكثفة من الجو ومن البر ومن البحر بالحجم والدقة التي لم نستخدم مثلها إلى اليوم في قطاع غزة ولا في أي مكان آخر، النيران تستمر طوال عدة أيام حسب خطة محكمة ومعدة مسبقًا باتجاه سلة أهداف موسعة ومستحدثة تجهزها "أمان" و"الشاباك" وقيادة الجنوب مسبقًا. هجمة النيران هذه من شأنها - حسب فهم بينت - أن تدمر ترسانة المنظومة من سلاح القذائف المدفعية وأدوات الإنتاج العسكرية والمواقع فوق الأرضية والأنفاق الهجومية والقتال من تحتها وقاعدة وجهاز تشغيل الكومندو البحري ومقرات القيادة ومباني حكم حماس، حتى تلك الموجودة في المباني السكنية الكبرى التي تسكنها عائلات غير متورطة.

بينت طالب بأن ينفذ الجيش الإسرائيلي - وقبل أن يقصف - إجراء "الطرق على السطح"، والذي من خلاله يحذرون المواطنين غير المتورطين من خلال الاتصالات الهاتفية والمنشورات وإطلاق النار المسبق بالمدافع قليلة القوة باتجاه الهدف من أجل تمكينهم من الهروب من المباني والبنى التحتية المُراد قصفها.

بينت يعتقد بأن قوة النيران - التي ستكون أكبر بعشرات المرات مقارنة بما استخدم إلى الآن في غزة - ستجعل حماس تطلب وقف إطلاق النار والموافقة على تهدئة مستقرة لوقت طويل. بكلمات أخرى، ما لم يتحقق بالقوة يتحقق باستخدام المزيد من القوة، ومن دون أن تدفع إسرائيل ثمنًا باهظًا. وزير التعليم يعتقد بأن انتشارًا مكثفًا وصحيحًا للقبة الحديدية جنوب إسرائيل، وكذلك أدوات أخرى الغرض منها خلق وضع لمنع تضرر المدنيين والجنود على أرض إسرائيل؛ سيمنع الخسائر في الأرواح.

بخصوص الغزيين، حسب بينت فإن "خيار النيران" المقترح من قبله لا ينبغي ولا يجب أن يقضي على حكم حماس، ولأسباب واضحة يريد بينت أن تبقى حماس هناك، وأن تمثل جهة حكومية في القطاع ومنشقة عن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. لكن ضربات النيران - التي ستتضمن اغتيالات مركزة، بما في ذلك قادة على مستوى القادة الميدانيين في حماس والجهاد الإسلامي - ستخلق ميزات ردع جديد في الجنوب، وفقه حماس هي المردوعة والخائفة وليس إسرائيل.

لـ "خيار النيران" عيبان أساسيان:

الأول: سيؤدي بالضرورة تقريبًا إلى انتقادات دولية شديدة، من شأنها أن تؤدي لعزل إسرائيل سياسيًا، بل وربما تؤدي لفرض عقوبات عليها. الرئيس الأمريكي ترامب ربما يدافع عنا في الأمم المتحدة، لكن الرأي العام العالمي - وسيما في أوروبا والدول الديمقراطية - سينهال علينا، والـ (BDS) ستحتفل، والطلاب في الجامعات سيجعلون من دولة إسرائيل ومواطنيها "جربًا" اجتماعيًا؛ هذا التوجه موجود منذ اليوم، وبحاجة إلى شرارة فقط ليشعل الحريق، وهذه المرة لن يكون بالونًا.

الآخر: استخدام النيران المكثفة سيؤدي بشكل قطعي تقريبًا إلى وقوع أخطاء وتعقيدات، بعضها قد تكون نتائجها فظيعة من ناحية أخلاق القتال والقانون الدولي. حتى وإن نفذت ضربات النيران باستخدام أسلحة دقيقة للغاية، حتى وإن فحصت الأهداف و"مُيزت" بحرص من قبل خبراء المخابرات والمستشارين القانونيين؛ إلا أنه قد تحدث أخطاء تقنية وأخطاء في تشخيص الحالات التي يكون فيها الحكم خاطئًا، ولا يستطيع أحد منع الفلسطينيين من جر قادة الأجهزة الأمنية وقادة الجيش الإسرائيلي إلى محكمة جرائم الحرب.

هذه هي جذور الخلاف المهم بين ليبرمان، الذي يتخذ الموقف الحذر الذي يعرضه عليه الجيش الإسرائيلي و"الشاباك" ورئاسة الأركان وبين بينت. القذف الذي يتبادله الاثنان علانية يعود إلى الحرب السياسية الدائرة بينهما على احتلال مكتب وزير الأمن في الحكومة القادمة.

في الوقت الحالي ليس هناك أي "ترتيب"

لكن الخلاف الاستراتيجي والمهم أيضًا لم يُحسم بعد، يُحتمل كثيرًا ألا ينجح المصريون والأمم المتحدة في التوصل إلى توافقات مع حماس والتنظيمات الأخرى، وحينها يستمر الوضع الحالي وتكون هاك حاجة إلى وقفه بالطرق العسكرية. ولأنه ليس هناك أحد في إسرائيل يريد ان يدخل الجيش الإسرائيلي في عملية برية في غزة؛ يحتمل ان يقرر الكابينت بعد عدة أسابيع استخدام "خيار النيران"، لبس نسخة بينت، وإنما الصيغة التي يقترحها الجيش الإسرائيلي، والتي تقوم بالضبط على ذات المبادئ التي تقوم على أساسها الصيغة التي يقترحها وزير التعليم.

من المهم أن نفهم أنه ورغم كثرة النصوص في وسائل الإعلام والمقولات التي ينشرها المصريون وحماس، والتسريبات من قبل وزراء الكابينت هواة العناوين الرئيسية؛ في

الوقت الحالي ليس هناك أي "ترتيب" ولا حتى "تفاهمات" تم التوافق عليها بينا وبين حماس والفصائل الأخرى، هناك توافق مبدئي فقط لدى الكابينت على إعادة "تفاهمات الجرف الصامد" إلى ما كانت عليه، والتي فحواها تسهيلات إنسانية واقتصادية "مشروطة" للسكان الغزيين مقابل الهدوء المستقر لوقت غير معروف في الجنوب، دون نزع سلاح القطاع ودون وقف تعزز قوته ومن دون إعادة الاسرى والجثث؛ هذا ما قيل لرئيس المخابرات المصرية، وهذا ما أوصله هو وميلادينوف إلى حماس ورؤساء الفصائل الفلسطينية الأخرى التي اجتمعت في القاهرة.

ومن غير المفاجئ، وافقت حماس هي الأخرى على العودة إلى "تفاهمات الجرف الصامد"، ولمَ لا؟ فبعد كل شيء ليس المطلوب منها أن تعطي شيئًا، وفي المقابل تستطيع هي بالتالي أن تحافظ على إنجازاتها التوعوية من الفترة الأخيرة، لكن الفصائل الفلسطينية الأخرى ما تزال مترددة؛ لذلك ليس هناك ولو توافق قاطع حول "تفاهمات الجرف الصامد"، والتي هي العامل المشترك الأقل انخفاضًا. كل شيء في الوقت الحالي هواء ساخن وضجة إعلامية، عدا عن ذلك لم ينجح المصريون بعد في التوصل إلى مصالحة ولو جزئية بين عباس والسلطة الفلسطينية وبين الغزيين؛ لذلك حتى الوسطاء المصريون لا يتحدثون الآن بجدية عن "هدنة" طويلة الأمد.

هذا الأسبوع، وبعد انقضاء عيد الأضحى، ستتجدد الاتصالات في القاهرة، وحينها - ربما - يكون هناك شيء يمكن مناقشته ودراسته بجدية.

ترجمة ونشر

مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

Atlas Center For Israeli Studies

Website: www.atls.ps

Email: atlas.ps@hotmail.com

Facebook.com/atlas.ps1

Tel. : 0097082834064

Mobile: 00970592826767

جميع الحقوق محفوظة

أغسطس 2018